

مسار: المهن القانونية والقضائية

| | | | | | | | | | | |
|-----------------------------|-----------------|--------------------------------------------|----------------------------------|--------------------------------|--------------------------|---------------------------|---------|---------------|---------------|--------|
| المهارات الحياتية والذاتية | اللغات الأجنبية | مدخل إلى علم السياسة | النظرية العامة للقانون الدستوري | مدخل لدراسة الاقتصاد و التديير | مدخل لدراسة الشريعة | مدخل لدراسة القانون | الفصل 1 | السنة الأولى | الجدع المشترك | |
| المهارات الرقمية والمعلومات | اللغات الأجنبية | مدخل إلى القانون الإداري و التنظيم الإداري | مدخل للعلاقات الدولية | القانون الجنائي العام | الأنظمة الدستورية الكبرى | النظرية العامة للالتزامات | الفصل 2 | | | |
| المهارات الفنية والثقافية | اللغات الأجنبية | النشاط الإداري | المالية العامة | القانون الدولي العام | القانون الاجتماعي | قانون الاسرة | الفصل 3 | السنة الثانية | | |
| المهارات الحياتية والذاتية | اللغات الأجنبية | المنازعات الإدارية | حقوق الإنسان والحريات | قانون المساطر | التنظيم القضائي | تاريخ الفكر السياسي | الفصل 4 | | | |
| المهارات الرقمية والمعلومات | اللغات الأجنبية | مساعدو العدالة | قانون الرقمنة والذكاء الاصطناعي | مسؤولية مهني القانون والقضاء | الحقوق العينية | القانون الدولي الخاص | الفصل 5 | السنة الثالثة | | المسار |
| المهارات الحياتية والذاتية | اللغات الأجنبية | ممارسة الترافع | الوسائل البديلة لتسوية المنازعات | المواريث والحقوق المالية | المسطرة الجنائية | المسطرة المدنية | الفصل 6 | | | |

أهداف التكوين

تمكين الطلبة من اكتساب الأسس النظرية والمنهجية الضرورية في العلوم القانونية والتي تمكنهم من استيعاب النصوص القانونية المختلفة وفهم الظواهر الاجتماعية فضلا عن اكتساب الطلبة لأدوات التحليل القانوني والسياسي.

تمكين الطلبة في مجال القانون الخاص والقانون العام من اكتساب المهارات والمؤهلات العملية والتطبيقية وفق المفاهيم والمناهج الحديثة، وضبط مناهج البحث، وكسب منهجية العمل الجماعي والقدرة على تحليل النصوص التشريعية.

ويتميز هذا التكوين بتوفيره تكوينا أساسيا متوازيا، يمكن الطالب من الوقوف على التطبيق العملي لمختلف المهن القانونية والقضائية، لتأهيله لولوج وظائف مرتبطة مع مضامين التكوين سواء في الإدارات العمومية (الشرطة، مفتشية الشغل، القضاء، إدارة الجمارك، إدارة السجون....)، وفي المقاولات والشركات التجارية أو امتهان مهنة قانونية كالمحاماة ومكاتب الاستشارات القانونية.

الكفايات

يمكن التكوين من اكتساب المهارات التالية:

- تطوير قدرات وكفايات الطلبة قصد تمكينهم من الالتحاق بالمهن القانونية والقضائية في كل من القطاعين العام والخاص والمهن الحرة،
- تمكين الطلبة من قدرات ومؤهلات تقاطعية : كالقدرة على التواصل والقيام بالبحوث والدراسات، القدرة على الاستيعاب وفهم النصوص القانونية والتنظيمية؛
- القدرة على التحليل والنقد، القدرة على اكتساب المعطيات والمعارف القانونية، القدرة على التواصل؛
- القدرة على مناقشة ومسايرة ومواكبة التشريع القانوني والتنظيمي، القدرة على التعليق على الأحكام والقرارات القضائية؛
- تمكين الطلبة من مقومات الاشتغال والتكوين وتطوير الشخصية القانونية للطلاب في مسارات التكوين في القانون الخاص؛
- تأهيل الطلبة لولوج عالم المهن القانونية والقضائية

منافذ التكوين

ولوج سوق الشغل في القطاعين العام والخاص في علاقة بالمهن القانونية والقضائية.

ولوج سوق الشغل في القطاعين العام والخاص في علاقة بالمهن القانونية والقضائية.

- قطاع العدالة: القضاء – المحاماة- التوثيق- الاستشارة – العدول- قطاع العدالة – المفوضين القضائيين...
- إدارة السجون- الأمن – الداخلية...
- القطاع الخاص